

يشرفني أن أتقدم أمامكم بالجواب على مناقشاتكم، مناقشات السيدات والسادة المستشارين، التي كانت في عمومها غنية، كانت مفيدة، مناقشة البرنامج الحكومي الذي تشرفت بالتقدم به أمامكم.

وفي البداية، كنبغي نشكر الجميع، نبغي نشكر السيد الرئيس، ونبغي نشكر السادة والسيدات الذين تدخلوا في مناقشات البرنامج، سواء كانوا رؤساء الفرق أو أعضاء مجلس المستشارين، وأيضا أتقدم بالشكر للسيدات والسادة البرلمانيين المستشارين الذين حضروا التقديم والمناقشة، واليوم يحضرون هذا التفاعل الذي أقوم به لعدد من ملاحظاتهم واستدراكاتهم.

وكونوا على يقين، السيدات والسادة المستشارين، أن جميع الملاحظات التي أدلى بها قد سجلت، عندنا فريق خاص كيسجل، وأيضا السادة والسيدات أعضاء الحكومة تابعوا كل من موقعه وأيضا من خلال مستشارهم التدخلات التي تعينهم، وبعض النقط اللي هي جزئية أو اللي هي مستقبلية أو اللي هي اقتراحات لا تدخل بالضرورة في البرنامج الحكومي، فهي مسجلة كي نستفيد منها إن شاء الله.

أنا كظن بأنه احنا هنا باش نتعاونو، باش نستافدو بعضنا من البعض الآخر، كل من موقعه على حسب الاختصاصات الدستورية، واحنا أيضا على يقين أنه لا يمكن أن نسير إلى الأمام إلا بهذا النوع من التفاعل الإيجابي ومن التعاون، فلذلك شكرا لكم جميعا.

وبالمقابل، بطبيعة الحال، بعض المداخلات اللي جرت فيها واحد اشوية ديال التبخيس ولا التنقيص من الحكومة، أنا شخصيا قررت ومعايا عدد من الوزراء ما نتبعوهاش، ما غنتبعوهاش، ما غنردوش عليها بنفس الطريقة، ولكن غادي نحاولو نوضحو بعض المعطيات وبعض الأحكام اللي صدرت فيها إن شاء الله، وغادي ناقشوها بالأسلوب وبالمنهجية التي تليق بهذه المؤسسة، لأن احنا ابغينا هاذ المؤسسة تبقى مؤسسة محترمة والتدخلات تكون فيها مسؤولة ويعطيا الإنسان وفق معطيات واضحة، مع الحفاظ على هنية هذه المؤسسة وعملها النبيل إن شاء الله، في احترام أيضا للمواطنين والمواطنين الذين يتابعوننا والذين يسمعون مداخلتنا.

السيد الرئيس المحترم،

أول نقطة لا بد أن أتوقف عندها هو التنويه بالإشادة بالإجماع في المداخلات التي ألقىت هنا من لدن كافة الفرق والمجموعات بخصوص ثوابت المملكة المغربية، كما رسمها جلالة الملك محمد السادس، وكما هي منصوص عليها دستوريا، وكذا الأهمية التي يحظى به قطاع الشؤون الخارجية والتعاون، وتحظى بها الدبلوماسية الوطنية من قبل الجميع من اهتمام.

وبطبيعة الحال، مضامين البرنامج في هذا الخصوص واضحة، احنا عندنا ثوابت جاءت من الدستور وعندنا توجهات ملكية في مجال الدبلوماسية وفي مجال صيانة الوحدة الوطنية والتراية وعندنا البرامج التي تشارك فيها جميع القطاعات الوزارية والحكومية، هي برامج متعددة، تشمل

محضر الجلسة الثالثة والثمانين

التاريخ: الأربعاء 28 رجب 1438 (26 أبريل 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات بخصوص البرنامج الحكومي.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مرحبا بكم جميعا.

بعد الجلسة العامة التي عقدناها أول أمس، والتي خصصناها للاستماع لمداخلات الفرق والمجموعات بشأن البرنامج الحكومي، يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة، طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور والمادة 230 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات بخصوص البرنامج الحكومي.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم، أود أن أذكر بأن هذه الجلسة العامة هي الثالثة من نوعها التي نعقدتها في إطار دراسة البرنامج الحكومي، بعد تقديم هذا البرنامج من لدن السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة يوم الأربعاء 29 من الشهر الجاري، وكذا الاستماع لتدخلات الفرق والمجموعات بالمجلس في إطار المناقشة في الجلسة العامة التي عقدها مجلسنا يوم أمس الثلاثاء 25 أبريل.

والآن أستاذكم في أن أدعو السيد رئيس الحكومة إلى المنصة لكي يجيب عن مداخلات أو لكي يتفاعل مع مداخلات السيدات والسادة ممثلي رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات، فتفضل مشكورا، السيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عدد من المداخلات هضروا على السياق العام اللي تولدت فيه هاذ الحكومة. باش نكونو صريحين في هذا المجال، بلادنا شهدت انتخابات سياسية استثنائية، أعطتنا خريطة برلمانية في مجلس النواب، على أساسها غادي تتشكل الحكومة، احنا بالنسبة لنا احترام مقتضيات الدستور عن طريق تعيين رئيس الحكومة من الحزب الأول واحد، ثانيا تشكيل حكومة من أحزاب سياسية تحظى بالأغلبية في مجلس النواب باش يصوتوا لهاذ الحكومة، هذا هو الطابع السياسي، الجزء الأول ديال الطابع السياسي، وهو الاحترام الحقيقي لإرادة المواطنين، هاذي النقطة الأولى.

ولكن النقطة الثانية، وهذا الأهم، هاذ الأحزاب السياسية شاركت في الحملة الانتخابية انطلاقا من برامج انتخابية، ودافعت على هذه البرامج، هي اللي خلات عدد من النواب البرلمانين جاو هنا إلى مجلس النواب، فاحنا من خلال البرنامج حاولنا نلتزمو بالبرامج الانتخابية ديال الأحزاب السياسية، وهاذيك الإجراءات هي التي أعطتنا البرنامج الحكومي.

بطبيعة الحال ما شي 100% من كل حزب، 100% ديال الإجراءات الانتخابية ديال كل حزب غادي نلقاها مندرجة في البرنامج الحكومي، ولكن في مجملها كتنشكل تركيب للبرامج الانتخابية، وكل حزب عنده 75%، 70% من الإجراءات اللي عنده في برنامج الانتخابات ديالو كتنلقاها في البرنامج الحكومي.

وبالتالي بعض الإخوان اللي انتقدوا هاذ القضية ديال الطابع السياسي لهاذ الحكومة ما جابوش لنا بالضبط ما هي الإجراءات اللي هيا كيشفوها ضرورة تكون، وكاينة في البرامج الانتخابية، وغادي نرجع لهاذ النقطة باش ندققها بعد قليل، وبالتالي فالوفاء لأصوات المواطنين هو العمل على الإتيان ببرنامج حكومي كيخرج من البرامج الانتخابية التي على أساسها كانت انتخابات 2011، وهذا حققنا منه الشيء الكثير.

وخلال فترة تشكيل الحكومة، بكل صراحة أنا فاش عيني جلاله الملك أنا كنعشوف غير حاجة واحدة، خاصني نتجح في تشكيل الحكومة، هاذ الشيء اللي كنعشوف، بالتالي تحلينا بالمسؤولية الوطنية الكاملة مع جميع الأطراف السياسية اللي كاينة، وبالشجاعة أيضا لأن هاذيك راه نوع من الشجاعة، باش الإنسان يتخذ قرارات مؤلمة، والشجاعة باش نديرو تحالف سياسي لنجح به المرحلة ونخرجو الحكومة، لأن بلادنا لا تنتظر أن نستمر شهورا بين المفاوضات الطويلة باش نخرجو الحكومة، فاحنا في جميع أطراف التحالف الحكومي حاولنا ما أمكن نمشيو ناخذو بمصلحة البلاد بعين الاعتبار، ونمشيو إلى الأمام باش نشكلو هاذ الحكومة.

المواطن البسيط والمقاولة الصغيرة والمتوسطة هي كنتنظر إشارات إيجابية باش تخدم، المواطن كنتنظر أش هاذ الحكومة غادي تيجيب، باش يحاسبها على أساس النتائج، وإن شاء الله، أوكد لكم جميعا، وهذا الفريق الحكومي أغلبه أممي، وأظن أنهم كيتشاركوا معي في هاذ التفاوض، إن شاء الله سنكون في مستوى الموعد، وغادي نتجحو أهداف البرنامج الحكومي

ما هو سياسي بما هو تنموي بما هو دبلوماسي وغيره، فالجميع يساهم في هذا الورش.

بخصوص مضامين البرنامج للتوضيح، وحتى لا أكرر ما قلته وما هو مسطر في البرنامج، فإن البرنامج يتضمن خيارات وتوجهات واضحة فيما يخص الدفاع عن الوحدة الوطنية والترايبية وفيما يخص العمل الدبلوماسي الوطني والسياسة الخارجية.

وهذه التوجهات الواضحة فيها برامج صحيح، وغادي نشرح هذه القضية ديال البرنامج الحكومي وعلاقته بالبرامج الأخرى التفصيلية والعملية، فيها تقوية المجهود الدبلوماسي، فيها مواكبة النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وهنا تدخل عدد من القطاعات، وفيها تقوية التنسيق مع البرلمان كؤسسة، وفيها التنسيق مع منظمات المجتمع المدني في جهودها الدبلوماسية ما يسمى بالدبلوماسية الموازية أو الدبلوماسية المدنية، هذا كله توجهات وردت في البرنامج الحكومي، ولكن لها إجراءات تفصيلية، إذا أراد السيدات والسادة المستشارين التفصيل فيها يمكن أن يتفاعلوا مع الوزارة المعنية في اللجنة المعنية، ويمكن يقدموا لكم تفاصيل محددة في هذا المجال.

ولكن احنا حريصين بالخصوص في هذا المستوى على تقوية دور مؤسسة البرلمان وتقوية دور المجتمع المدني، وكما قلت أثناء تقديم البرنامج الحكومي هناك مديرية خاصة لهذا التنسيق، تسمى مديرية الفاعلين غير الحكوميين، وهذه المديرية الخاصة المهمة ديالها تضع برامج للتنسيق وأيضا للدعم وإعطاء المعلومة، أولا، والتوجهات الحكومية في هذا المجال وأيضا للمواكبة، إذا اقتضى الحال، المواكبة المعنوية بالأساس وأحيانا المواكبة المادية، كندبروها عندما تكون هناك وفود في مؤتمرات مدنية في مؤتمرات مهمة جدا بالنسبة لقضية الوحدة الترابية.

وبخصوص مسألة قدرة الحكومة على مواكبة رؤية جلاله الملك لمرحلة ما بعد العودة إلى الاتحاد الإفريقي، البرنامج وضخ خارطة طريق عامة، سنعمل الحكومة على تفعيلها، وهذا التفعيل انطلاقا مما ورد في خطاب الملكي في دكار يوم 6 نونبر 2016 بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، واللي ركز على واحد نهج سياسة شاملة متكاملة تجاه إفريقيا وفق أبعاد متعددة، وخاصكم تعرفوا اليوم بأن مختلف القطاعات المعنية منخرطة فيها، وخصوصا وأن عدد من الوزراء وقعوا هم أنفسهم عدد من الاتفاقيات في إفريقيا، وهذه الاتفاقيات الآن هناك انكباب من قبل فرق عمل على العمل على أجزائها واقعا، وهذا هو الترجمة الحقيقية لهذه السياسة الإفريقية لبلادنا، وإن شاء الله سنكون في المستوى وفي الموعد.

السيد الرئيس،

أشار كثير من السادة من المستشارين والمستشارات، بالمناسبة ابغيت نهني الأخت المستشارة التي تدخلت بالأمازيغية، أسمح ربي أوتما، التي تحدثت عن التعاونيات وعن المرأة وتحدثت بالأمازيغية، ووجهت الكلام ديالها للتعاونيات النسائية والدور ديال المرأة فكنتحياها على المداخلة ديالها.

الحكومة ديال السي ابن كيران، لكن نعتز بأن نستمر فيه مع التقييم الضروري ومع التطوير الضروري، هاذ الشي كامل، وهكذا عدد من الاستراتيجيات الأخرى.

يجب أن لا نخاف من الاستمرارية، ما خايفينش منها، ولكن بنفس تجديدي، إصلاحي، تطويري، تقيمي، لا يخاف أيضا إذا أخطأ أن يقول أخطأنا في هذا الأمر وغادي نصلحو هاذ الأمر، إذن هذا بالنسبة للاستمرار والتجديد.

بعض الإخوة المستشارين كيتساءلوا أيضا على تركيبة الحكومة والانسجام ديالها؟ وأنها حكومة كبيرة وأنها وأنها، أنا يمكن أن أقول بأن هاذ الحكومة هاذي من حيث عدد الوزراء وكتاب الدولة هي من الحكومات الأقل عددا في هاذ 20 سنة الأخيرة، من حيث طبيعة التركيبة ديالها.

وبالمناسبة، صحيح أنه مرت عندنا تجربة كتاب الدولة في حكومة السي عبد الرحمن اليوسفي بالخصوص وما بعدها، احنا قلنا نرجعو لهاذ التركيبة باش يكون عدد الوزراء مقلص ويكون عدد كتاب الدولة يكمل العمل الحكومي في حالة الضرورة، ما ابنيهاش على الترضيات، لا، درنا هيكلية قبل ما ناقشو توزيع الحقائق على الأحزاب وقبل ما ناقشو الأساء أولا، درنا الهيكلية، واتفقنا على الهيكلية منطقيا، وجمعنا في أقطاب على حسب استراتيجية جديدة، على حسب رؤية معينة، كان النقاش فيها، فيها اشوية ديال الصعوبة باش نتفقو على بعض الأمور، ولكن الاتفاق دائما ممكن.

وبالمناسبة، جميع الدول المتقدمة فيها هاذ النوع ديال التركيب، إلى لاحظتو غندخلوا غير للأنترنيت أي واحد وغادي يلتقى وزراء وكتاب دولة هاذ الشي في إسبانيا، في فرنسا، بريطانيا راه عندهم 68 ما يعادل كتاب دولة، 68، لأن الوزير في قطاع كبير لا يمكن أن يتابع كل جزئيات القطاع، يحتاج إلى كتاب دولة الذين سيتابعون قطاعات معينة، تحت إشراف الوزير، ولكن هاذك الإشراف ديال الوزير أش كيمكنا؟ كيمكنا من التنسيق المحكم في البرامج وفي السياسات وفي الإجراءات التي تتم.

إذن احنا ابنينا على هاذ المسألة، وليس هناك - كما قال بعض الإخوان - أي صراع على الاختصاصات إلخ، غير موجود الآن، بعض الأمور نشرت في الصحافة لا أساس لها، لا أساس لها، غير المراسيم تحتاج إلى وقت لتعد من قبل الأمانة العامة للحكومة وكونقوعوها، احنا مشغولين بالبرنامج الحكومي في نفس الوقت، ولكن في أيام معدودة ستصدر مختلف المراسيم التي ستحدد اختصاصات كل وزارة من الوزارات.

الحديث عن هيمنة التقنوقراط، هذه الحكومة مرة أخرى من أقل الحكومات من حيث عدد التقنوقراط في العشرين سنة الأخيرة، ليست الأقل ولكن من أقلها، من بين اثنين اللي هما أقل عددا، وبالتالي هذه المسألة ما عندهاش أهمية كبيرة، وخصوصا أنه رئيس الحكومة وأيضا المسؤولين في الأقطاب إلى كان تقنوقراط في قطب معين يتحمل المسؤولية السياسية العامة لما يقع، وأتم تعرفون بأن رئيس الحكومة يجب عن

اللي قدمنا اليوم، وأيضا سننجز واحد القدر عال من الأهداف اللي سطرناها فيه. وغادي نجي للتقييم ديال السادة المستشارين لتلك الأهداف. إذن حرصنا على الانطلاق ويسرعة نحو الوفاء لرسالة انتخابات 7 أكتوبر، في مواصلة الإصلاحات واستئناف مسار المصالحة بين المواطن وبين السياسة ودعم المؤسسات، تعزيز الثقة، ربط المسؤولية بالمحاسبة، واعتبرنا هاذ الشي كلو هو رهان سياسي مؤطر للمرحلة.

بعض الإخوان كيقولوا واش هاذ الحكومة هاذي واش هي حكومة استمرار للحكومة الماضية؟ أم أنها حكومة فيها الجديد؟ وعاب علينا أننا قلنا سنواصل، وأنا أقول لكم وغتوجه للإخوان في الفريق ديال المعارضة اللي دار واحد النقد على هاذ المستوى، برنامجك الانتخابي اللي على أساسه خضتوا الانتخابات ديال 2011، واللي باقي موجود في الموقع ديال الحزب، نفس هاذ البرنامج أش كيقول؟ كيقول من ثانيا ما يقول: "مواصلة إصلاح صندوق التقاعد" وكيقول في مكان آخر "مواصلة إصلاح منظومة العدالة"، وكيقول في مكان آخر "مواصلة إصلاح صندوق المقاصة"، وكيقول "رفع الدعم عن غاز البوطان والسكر"، هذا في برنامجك الانتخابي، أش كيغني هاذ الشي؟ كيغني جوج أمور: أن هذا الحزب اللي هو معارض اليوم، هو المعارض الأساسي يعترف بأن تلك الإصلاحات كانت إيجابية، وكانت في مصلحة الوطن، حتى كيقول "المواصلة"، هل تواصل شيئا سينا؟ ما غيتواصل إلا شي حاجة مزيانة، إذن هاذي الرسالة الأولى.

ولكن الرسالة الثانية أنه هو لو أتي لفعل ما فعلناه، إذن كيفاش اليوم نتنقدو مواصلة إصلاح صندوق المقاصة وهو في برنامجك الانتخابي؟ كيف نتنقد إصلاح صندوق المقاصة اليوم وأتم وعدمتم به المواطن؟ كيف يمكن اليوم أن تنقلوا على الوعد الذي على أساسه خضتم الانتخابات؟

باش نكونوا واضحين، احنا نؤمن بالاستمرارية مع التجديد، لذلك سميناه "استمرارية وتجديد أو تجديد"، بمعنى كين مواصلة الإصلاحات وكين تعديل البرامج إلى كان ضروري نعدلوها، هاذ الاستراتيجيات فيها تقييم، لأن في صلب أي استراتيجية تقييم بعد فترة زمنية معينة، إعادة النظر والتقويم ديال الاستراتيجية إذا اقتضى الحال ذلك، ثالثا الإتيان باستراتيجيات وبرامج جديدة.

احنا ما كنتنكروش للماضي، نحن استمرار للماضي، ولكن في إطار التجديد والإصلاح والإضافة الإيجابية.

كثير من البرامج كانت قبل 2011، قبل الحكومة الماضية الذي نعتز نحن جميعا، الفريق الحكومي الحالي، الأحزاب اللي كانت في المرة الماضية أنا أعتز بحصيلة الحكومة الماضية، ولكن أيضا نعتز بعدد من المخططات الاستراتيجية والبرامج اللي كانت قبل، عندما نتحدث عن برنامج "تيسير" كان قبل 2011، ولكن خاصو يستمر، وغادي نستمر فيه، غادي نوسعو المدى الجغرافي ديالو، غادي نوسعو قيمة الدعم، غادي نوسعو الدور ديالو، انطلاقا من تقييم، "المغرب الأخضر" كان قبل 2011، ماشي جابنو

الاستفادة من هذه التجربة الهامة للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، الاستفادة مما راكمته هذه المندوبية طيلة هذه المرحلة، وفي نفس الوقت تتمكن من الإطلاع بدور التنسيق على المستوى الوزاري مع جميع القطاعات الحكومية لأن حقوق الإنسان داخلية في كل شيء، داخلية في الصحة، داخلية في المرأة والأسرة والتضامن والمساواة، داخلية في وزارة الداخلية، داخلية.. الخ.

إذن هذا قطاع سياسة أفقية بالنسبة لبلادنا، ونحتاج فعلا إلى أن نفرز فيها سياسات أفقية ومتابعة لهذه القطاعات في هذا المستوى، وخصوصا أن الاهتمام بحقوق الإنسان واللي تبوأ واحد المكانة قوية بعد دستور 2011، وأنت تعرف بأن دستور 2011 خصص 22 فصلا لموضوع حقوق الإنسان، تحت عنوان "الحريات والحقوق الأساسية"، كنعطي مختلف الحقوق، سواء كانت حقوق مدنية أو حقوق سياسية أو حقوق اقتصادية أو حقوق اجتماعية أو حقوق ثقافية أو حقوق لغوية أو حقوق بيئية أو غيرها من أنواع الحقوق، وهناك أنواع جديدة من الحقوق.

إذن هاذي كلها كتشكل بالنسبة لنا واحد التحدي فكرنا معه منذ 2011 بأن نسمي وزارة العدل "وزارة العدل والحريات"، وهذا الجزء ديال الحريات هو الذي خصصناه اليوم بوزارة، وكلفنا به السيد وزير الدولة، وهكذا يتبين فعلا أن بلادنا محتاجة إلى وزارة مكلفة بحقوق الإنسان في مستوى وزارة الدولة.

وجدير بالذكر أن هذا التحدي كيتطرح ليس فقط على المستوى الداخلي، كيتطرح أيضا على المستوى الخارجي، إذن احنا عندنا حوار مستمر مع منظمات دولية في مجال حقوق الإنسان، وعندنا تحدي الدفاع عن بلادنا في هذا المجال.

وفي هذا المجال نذكر بأنه في الأسبوع المقبل يوم الثلاثاء 2 ماي بلادنا عندها موعد مع الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف، وسيقوده وزير الدولة، معززا بطبيعة الحال، بأطر كفأة من مختلف القطاعات اللي عندها علاقة بالموضوع.

وبالمناسبة، ماشي أول مرة وزير الدولة غادي يمشي لهذا الاستعراض الدوري الشامل؛ لما كان وزير العدل والحريات كان مكلفا أيضا بهذا الملف وكان يتابعه داخليا وكان يتابعه خارجيا، إذن احنا اعطينا أهمية أكبر لمف حقوق الإنسان، أنا أظن بأنه لا الأغلبية لا المعارضة خاصهم يصفقوا لهذا الإجراء، والسيد الوزير راه مستعد للإجابة على أسئلتكم في هذا الموضوع، وأظن بأن هناك غادي تكون كثير من المواضيع غادي تحتاجوا باش نرجعو فيها للسيد الوزير لتقديم التوضيحات الضرورية، وأولها استدعيوه للجنة باش يعطي يمكن على هاذ الاستعراض الدوري الشامل، التقرير ماذا قدم؟ وماذا قدم المغرب؟ وكيف دافع عن بلادنا في هاذ الموضوع اللي مرتبط أيضا، موضوع حقوق الإنسان مرتبط أيضا بقضية الصحراء، واتما كتعرفوا الصراع الشرس في بعض المنظمات الذي يقوده

الأسئلة فيما يخص السياسات العمومية أمام البرلمان، ولكن يجيب بطريقة عامة بمسؤوليته على مختلف السياسات العمومية التي تقوم بتنفيذها مختلف القطاعات الحكومية.

وبالتالي، فأنا أطمئنكم إلى أن الانسجام الحكومي جيد، ومن الأدلة على ذلك أن البرنامج الحكومي كان برنامج أعد بطريقة مشتركة، وغير صحيح ما قال أيضا الأخ ديال المعارضة، أنه جبتو لنا البرنامج في أسبوع هذا احشومة يتقال، هاذ القضية غير صحيحة بالمره.

أولا، لأن البرنامج الحكومي هو تبني على محمد ديال الأحزاب السياسية اللي كانت عندها البرامج الحكومية ديالها، وبالمناسبة احنا في حزب العدالة والتنمية بمجرد ما عين الأستاذ عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة شكلنا لجنة داخلية انكبت على اقتراح مشروع برنامج من الرؤية ديالنا بمجرد ما غتجمعوا الحلفاء يكون البرنامج ديالنا على الطاولة، وأنداك يتم التنسيق ويتم الحوار فقط لدمج البرامج بين الأحزاب السياسية المشكلة للتحالف الحكومي.

إذن كان هناك عمل مسبق، ولكن أيضا التحالف الحكومي بمجرد ما أعلن، قبل ما نبدأ الحديث على الهيكلة، شكلنا لجنة بين أحزاب التحالف الحكومي لإعداد الصيغة الأولى للبرنامج الحكومي، إذن البرنامج الحكومي اشتغلنا عليه تقريبا 3 أسابيع، اشتغلنا عليه انطلاقا من خلفية.

وبالمناسبة هاذيك اللجنة فيها المسؤولين على إعداد البرامج الانتخابية من كل حزب، ما جاش واحد ما فاهمش كاع أشنو كين، لا، جا انطلاقا من رؤية كانت عندو، عندو برنامج انتخابي ديالو، هو المسؤول على الإعداد ديال البرنامج، يعني عندو التوجهات وعندو الرؤية وعندو البرامج التفصيلية، عندو واحد الإرث معين، معرفة بما يريد في إطار برنامج حزبه ليناقش مباشرة كيف سنقوم.

أما المراحل النهائية بعد تعيين جلالة الملك للحكومة، هنا فقط بدأنا الدور ديال القطاعات الحكومية في تكييف هذا البرنامج الحكومي مع البرامج الخاصة بهذه القطاعات الحكومية.

تحدث أيضا أحد الإخوان عن إحداث وزارة تعنى بحقوق الإنسان، وأريد في هذا الإطار أن أوضح أن إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي ورثه بعد ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان دافعا في فترة سابقة إلى إلغاء وزارة حقوق الإنسان والاكفاء بدلها بمندوبية. عندنا تسمى "المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان"، تابعة لرئاسة الحكومة، إذن هناك قطاع حكومي، ولكن هو مندوبية تابعة لرئاسة الحكومة، إلا أنه تبين أنه على الرغم من أهمية العمل الذي قامت به المندوبية، فإن التحديات المرتبطة بملف حقوق الإنسان في بلادنا وبالنسبة لبلادنا تستدعي رفع مستوى التنسيق في المجال الحقوقي إلى ما هو أعلى، أي إلى المستوى الوزاري وليس فقط إلى المستوى القطاعي.

لذلك فإن إحداث وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان ستمكن من

لها السادة والسيدات المستشارين المحترمين، ويتجلى ذلك بالخصوص عبر التطور الإيجابي الذي عرفته مجموعة من المؤشرات المالية العمومية خلال هذه الفترة، الفصل الأول من هذه السنة.

وأسف ولأن رئيس الفريق الذي تدخل أعطانا أرقام وهمية، لا ندرى من أين أتت، وهمية يمكن تدارت أرقام عن طريق التحليل النظري، يعني التنظير، ولكن عمليا الأرقام الموجودة تقول العكس تماما، فعكس ذلك، ارتفع مستوى التحصيل الضريبي العام بنسبة 4.4 مقارنة مع فبراير 2016، مستوى الضريبة على الشركات بنسبة 9% (IS)، ها هي أمامي هنا، الضريبة على الدخل ارتفعت ب 1.9% على عكس القول بأنها انخفضت، ما عندهاش معنى باش تنخفض، يعني حتى منطقيا، الضريبة على القيمة المضافة ارتفعت ب 12.6% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، كما ارتفع مستوى النفقات العادية ب 1.1% ونفقات الاستثمار ب 3.7% عن نفس الفترة، ويعزى ذلك إلى فتح الحكومة السابقة بموجب مرسوم، على حسب مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، جميع اعتادات التسيير والاستثمار المبرجة في مشروع القانون المالي لسنة 2017 كخطوة نوعية ومسؤولة، وهو ما جعل التأخر في تشكيل الحكومة غير ذي أثر كبير بالشكل الذي حاولتم تقديمه بأرقام مختلفة وبيانات غير صحيحة مع الأسف الشديد.

بالنسبة للنموذج التنموي، وإن كانت الحكومة تسجل إيجابية الطفرة التي عرفها الاقتصاد المغربي وقدرته النسبية على امتصاص الصدمات، سواء منها الناتجة عن عوامل داخلية كالجفاف أو المترتبة عن عوامل خارجية كالأزمات الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الأولية، فإننا نسجل في الوقت نفسه أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أبانت عن أوجه القصور في النموذج التنموي المغربي، تتجلى أساسا في ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني وفي الفوارق الاجتماعية.

ولذلك فإن البرنامج الحكومي يقترح تجديد النموذج التنموي المغربي، المعروف واللي كين في الوثيقة الصادرة عن بنك المغرب الأخيرة، هاذ النموذج التنموي المغربي للسنوات المقبلة نستفدو من هاذ القصور على بعض المستويات واستثمار رصيد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت والمؤسسية أيضا التي راكمها المغرب، وتمكن الحكومة من تجديد هذا النموذج التنموي في المستقبل، ولذلك الورش ديال البرنامج الحكومي انبنى على ماذا؟

أولا، على رفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني، وهذا راه توجه مهم، هذا توجه، وعنده عدد من الإجراءات المؤسسية والقانونية والتنظيمية والمالية وغيرها، فاش نتحدث على (Doing Business)، على مؤشر ممارسة الأعمال راه هو منظومة، واخا هو سمية واحدة، ولكن هو منظومة من الإجراءات، كنتقدمو فيها دولية ومعروفة لدى المتخصصين، وعندنا خلية خاصة مهمتها فقط متابعة هاذ المنظومة هاذي في بلدنا، باش نرفعو

الانفصاليون ضد بلادنا لاستغلال موضوع حقوق الإنسان، فنحن يجب أن نكون مستعدين للدفاع عن بلادنا على هذا المستوى.

أنتقل الآن، السيدات والسادة المستشارين، إلى موضوع الطابع الإجرائي لهذا البرنامج، فقد ذهبت بعض الملاحظات النقدية الموجهة للبرنامج في منحيين محتلفين، ليس فقط السادة المستشارين ولكن حتى في الصحافة وبعض الباحثين أيضا كتبوا:

المنحى الأول تقول لك هذا واحد البرنامج مجرد شعارات، مجرد أماني، مجرد إعلان نوايا دون إجراءات محددة، كتبه البعض وقرأنا هذا، وهناك من يقول هذا برنامج تقنوقراطي دون حمولة سياسية، ركز على الإجراءات وعلى الأرقام دون أن يعطينا التوجهات، ووجود هذين الاتقادين دليل على أنه البرنامج فيه توجهات، ولكن أيضا فيه عدد من الإجراءات.

وبالمناسبة، الدستور في الفصل 88 واضح، في الفصل 88 كينص على أنه يجب أن يتضمن البرنامج الحكومي بالنص - أقرأ نص الدستور - "الخطوط الرئيسية للعمل التي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية"، بمعنى البرنامج دستوريا يجب أن يتدرج الخطوط الرئيسية، لا يقول يتضمن لا أرقام ولا إجراءات، ورغم ذلك نحن أصرينا باش نضمونه في كل مجال من المجالات عدد معين من الإجراءات.

وبالمناسبة، الإجراءات ليست دائما أرقاما، إصدار قانون راه إجراء، إصدار مرسوم راه إجراء وهكذا، يعني الإجراءات هي إجراءات دقيقة، ولكن ليس من الضروري دائما أن تكون أرقاما، إذن لا يجب أن ينظر إلى البرنامج الحكومي على أنه مثل قانون المالية يتضمن إجراءات جميعها مرقمة بالميزانيات، بأجال محددة في السنة، لا، البرنامج هو على خمس سنوات، كيقول الحكومة ها هي الخطوط الرئيسية ديال العمل ديالها في 5 سنين، إلى أين ستصل في 5 سنوات؟ الباقي هذا تدير ديال العمل الحكومي، يمكن البرلماني يراقب فيه الحكومة سنة بعد سنة، وإلا هذالك المناقشة ديال قانون المالية المصادقة عليه والتقييم ديال عمل الحكومة ما بقاش عندو أهمية إلى كان كل شي غادي يكون في البرنامج، البرنامج يتضمن الخطوط الرئيسية دستوريا، وبالتالي احنا وفيها بهاذ الهدف وأوفينا بمعنى زدنا أمور أخرى في إطار الوضوح وفي إطار التعاقد مع الأخوات والإخوة البرلمانيين وأيضا مع المواطنين والمواطنات.

غادي نجي دابا لواحد النقطة أخرى اللي كتعني كلفة تأخر تشكيل الحكومة، مع الأسف الشديد، سيجلنا باستغراب أن مداخلة محددة ديال المعارضة قامت بتقييم سلمي مبالغ فيه لأثر تأخر تشكيل الحكومة على أداء الاقتصاد الوطني، والواقع أن آخر مؤشرات الظرفية الاقتصادية المتوفرة وفي وثائق لجهات مسؤولة تبين، على العكس، أن هناك على العموم تطور إيجابي لحركة الاقتصاد خلال الفصل الأول من هذه السنة، وهذا آخر دورية صدرت عن المديرية المعنية، وفيها جميع المؤشرات، ويمكن أن يرجع

أن يزيد، واحنا متفائلين، ولكن احنا نتعهد ديالنا مع المواطنين والمواطنات هو هذا، لكن صعيب نقولو أكثر من ذلك الشي. الإخوان اللي كيقولوا غلاش ما قلتوش 6% وشي واحد من المتدخلين قال فين الأرقام ديال بعض الدول الصاعدة تحققت رقمين.

مع الأسف الدول الصاعدة حققت رقمين ولكن منذ سنوات طويلة، الصين الشعبية منذ 4 سنوات وهي تحققت 6.9، 6.8، 2016 حققت الصين 6.8 الصين لأن الظرفية الاقتصادية العالمية صعبة، أنا نقول لكم نحققو احنا بحال الصين، بمعنى أنه إلى قلنا 5.5% هذه شجاعة من الحكومة، شجاعة من الحكومة، أما الدول اللي عندها علاقات اقتصادية قوية مع المغرب بحال جنوب أوروبا كلهم 0.9، 0.8، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وهكذا، المجموع في الاتحاد الأوربي 0.8 ولا 7 ولا 6 فهاذ 2016 وكذلك حتى التوقعات في 2017.

فلذلك إذن إلى حققنا 5.5% فهو هدف جيد يستحق أن نعمل له، إلى حققناه غنكونو ناجحين نجاح ممتاز بالمناسبة، باش نكونو هاذ القضية واضحة عندنا.

بطبيعة الحال، هناك عدد كبير من الإجراءات حاولنا نديروها مرتبطة بالإصلاح الضريبي يمكن الرجوع إليها في أسمو...

هناك واحد المقتضى مهم في البرنامج الحكومي، هو تقوية القطاع الصناعي، ذلك أننا نعتبر أن إرساء قطاع صناعي قوي مهم جدا لتقوية الاقتصاد الوطني، بل هو الرهان. بالمناسبة نشير لواحد المسألة محممة في نسبة النمو، وهو احنا الهدف ديالنا هو ترصيد نسبة النمو بـ 5%، أشنو هو الترصيد ديالو؟ لأن نسبة النمو درجة بدرجة، إلى احنا استطعنا نديرو نسبة النمو 5% ثابت في الاقتصاد الوطني عبر السنوات، الحكومة اللي جاية يمكن تطمع تزيد لـ 6%، والحكومة اللي من بعد منها تزيد لـ 6.5%، احنا ابغينا نعطيو اقتصاد وطني أقوى باش يمكن تتكى عليه وتزيد للأمام، فهو بحال الدرجات، هي راه سلم، إلى استطعنا نرصوه بمعنى تقويوه عن طريق الاقتصاد غير الفلاحي كيكون ثابت عندو الدور ديالو في الاقتصاد الوطني أكبر غادي نكونو ناجحين.

ومن هنا اقترحت الحكومة في البرنامج تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 بوتيرة أكبر، بهدف جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية ببلادنا وتعزيز إسهام هاذ القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، لذلك اقترح البرنامج حزمة من التدابير الإبرادية والقوية تم دعم القطاع الصناعي والقطاعات الواعدة الأخرى غير الصناعية، وذلك يتمثل بالخصوص في:

- تسريع وتيرة تنزيل المخطط الجديد للإصلاح الاستثمار، خاصة تفعيل النظام الجبائي التحفيزي الخاص بالشركات الصناعية الجديدة والصناعات المصدرة الكبرى، بهدف رفع قدرتها التنافسية والإنتاجية؛
- مواصلة تفعيل مبدأ التعويض الصناعي في إطار الصفقات العمومية

تنافسية الاقتصاد الوطني، باش يكون الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي قادرا على المنافسة، باش تكون المقاولات الوطنية قادرة على المنافسة، إذن هي خارطة طريق أمامنا كمشيو فيها، كيقولوا غير كلمة مفهوم الإجراءات ديالها، ماشي كلمة فضفاضة، لا، هي إجراءات مرقمة محددة، كندودها احنا وكمشيو لها، إذن تنافسية الاقتصاد الوطني، هاذ راه مهم، هذا نقطة واحد في النموذج التنموي الذي تقدمه.

ثانيا، تعزيز التنمية البشرية، عندما نقول تعزيز التنمية البشرية والاهتمام بالفئات ذات الهشاشة والاهتمام بالطبقة المتوسطة هو أيضا توجه واضح، وعنده مقتضيات وحددنا عدد من الإجراءات، برامج اجتماعية أو إجراءات مثل توسيع مثلا مدونة التغطية الصحية الإجبارية لتشمل المهن الحرة مثلا، هذا إجراء يقفز بمستوى التغطية الصحية إلى الأمام ويعطينا واحد الواقع اجتماعي جديد، على أساس أن نفقات الصحة من قبل الأسر عالية وكنضغط على نفقات الأسر، إلى استطعنا نعممو هذه القضية غتكون هذه الأسر اللي هما الجزء الأكبر منهم من الطبقة المتوسطة قادرين على الإدخار وعلى الاستجابة لحاجيات الحياة أكثر وعلى العيش بطريقة أكثر كرامة وعلى ولوج الخدمات الصحية بطريقة إيجابية.

إذن هناك واحد المجموعة ديال الإجراءات وهاذ الإجراءات راه هي حددنا أغلبها في البرنامج الحكومي.

بالنسبة لنمو الاقتصاد الوطني، بعض الإخوان انتقدوا على مستويين، كين اللي قال لكن اتما غير طموحين، حددتوا 5.5% كسقف من هنا لـ 2021، ولكن هذا غير كافي لإحداث مناصب الشغل الضرورية، غير كافي، كين اللي قال لك بزاف هاذ الشي فين عندكم الفلوس باش تحققتو هاذ الشي؟ فهناك رايان أحيانا متناقضان ومختلفان، ولكن هذا التقييم هذا الحكومة لم تات بأرقام من الفراغ، قامت على دراسات، بطبيعة الحال الحكومة هاذ الشي الدراسات تقوم بها القطاعات المعنية وكنناقش وكنوصل للنهية ديالها، وهاذ الدراسة مبنية على ماذا؟

أولا، على أن نسبة النمو في الخمس سنوات الماضية تساوي تقريبا 3.2%، تقريبا فاحنا إذا قلنا المتوسط ديال خمس سنوات المقبلة 5% فهذا تقدم بالمقارنة مع.. صحيح احنا كنفهموا العوائق اللي كانت، وخصوصا توالي سنوات الجفاف، وخصوصا الظرفية الاقتصادية العالمية كنفهموها فاتخذت بعين الاعتبار اليوم، إذا هذه النقطة الأولى.

ولكن أيضا خذينا، كنقطة ثانية، مجموع البرامج ديال الاستثمار ديال تنافسية الاقتصاد الوطني، ديال تحريك الاقتصاد الوطني اللي كنفهمو به داخليا واللي مبرمجينو في 5 سنوات والتأثير ديال على نسبة النمو، ولكن دخلنا أيضا الظرفية العالمية.

الإخوان اللي كيطلبوا كيقول لك لا خاصكم تحققتوا 6%، احنا نتمناو نحققو 6%، وبالمناسبة احنا كنتوقعو باش يمكن نفوتو ذلك 5.5% واحد شوية ممكن، إلى كانت الظرفية العالمية مناسبة للاقتصاد الوطني قادر على

علاقة بالتقابات لا بد أن تكون الاستشارة دياهم، وهذا الاستشارة إن شاء الله غادي نعطيها أهمية.

فيا ما يخص ما ورد في البرنامج الحكومي فيما يخص الالتزامات، فيما يتعلق بالتشغيل، تشريع الشغل، خاصة فيما يتعلق بمشروع القانون التنظيمي حول تنظيم الحق في الإضراب، مشروع قانون حول التقابات المهنية، مراجعة مدونة الشغل إلى آخره هذه أنواع.

القانون التنظيمي ديال الإضراب هو موجود في البرلمان الآن، وبعد أن صودق عليه في مجلس الوزاري، لكن بالنسبة للقانونين الآخرين بطبيعة الحال هناك تفكير في الإعداد دياهم، مدونة التشغيل - كما قلت للإخوان ديال المركزيات النقابية - كل مركزية عندها منظور مختلف، ولكن أنا قلت لهم راه إلى ما تفتناش على منظور عام، ماشي ضروري نتفقو على الجزئيات في هاذ القضية ديال تعديل ديال القانون، راه يمكن كاع ما نجيوهش، ولكن أنا غادي نحرص باش يكون عليه حوار، غادي نحرص باش نشوفو أشنو هي التعديلات اللي مفيدة لبلادنا جميعا، لأن احنا عندنا فرقاء اجتماعيين وعندنا أرباب العمل وعندنا القطاعات الحكومية وعندنا المواطنين كينتظروا، فلا بد أن نأخذ العصا من الوسط لمصلحة البلاد ماشي حاجة أخرى.

فلذلك احنا غادي نفتحو النقاش وغادي نشوفو التطوير اللي يمكن، لأن المركزيات النقابية إلى جاوا كين مركزيات نقابية تحفظت، وقالت، لا، نطبقوه بعدا، كين مركزيات نقابية اللي قالت لا، فيه أمور خاصها تغيير الآن لمصلحة الشغيلة نفسها وهكذا، احنا غادي نديرو حوار ومن بعد نشوفو إن شاء الله. احنا الحاجة اللي فيها الحوار ما خصناش نخافو منها.

وأياها بالنسبة للقانون الخاص بالتقابات، هذا عندنا فيه واحد الرؤية، كيقول بأنه رفع مستوى التنظيم نقولو هو منظم، ولكن نرفعو مستوى تنظيم الحق النقابي وفق ما يقتضيه الفصل 8 من الدستور، هذا شيء مهم، وإلى استطعنا نرفعو القوة التفاوضية للمركزيات النقابية، وتكون المصادقية ديالها في تأطير الشغيلة، يرتفع غادي يكون مزيان، ومن هنا ونرفعو حتى المستوى ديال القدرة ديالها التعاقدية، إلى درنا هاذ الشيء بالنسبة للمركزيات النقابية هو شيء مهم، وهو في رأينا ما يقتضيه الدستور وهو إخراج قانون خاص بالتقابات المهنية وفق ما يقتضي الدستور اللي كيقول خاص يخرج في مقتضيات قانونية واحد المجموعة ديال الأمور كترتبط بالتقابات، احنا غادي نمشيو في هاذ الاتجاه وبطبيعة الحال دائما غادي نفتحو فيه حوار، وغادي نشوفو هاذ الحوار فين غادي يتقدم بنا، وأشنو غادي نديرو.

فيا يخص إصلاح أنظمة التقاعد، نظام المعاشات المدنية كان قد عرف كما عرفتم واحد العجز فرض علينا إجراء إصلاحات مقياسية وفق مقاربة تشاركية من خلال إحداث عدة لجن والقيم بمجموعة من الاستشارات، وهذا كان الإصلاح المقياسي اللي كان دارتو الحكومة السابقة عندو

الكبرى كأداة لتعزيز القطاع الصناعي المغربي والرفع من تنافسيته؛

- وضع تحفيز مالي خاص بالمقاولات الصناعية الجديدة والناشئة الصغيرة والمتوسطة؛

- وضع إطار خاص بتعبئة العقار الصناعي... إلخ.

هناك عدد من الأمور، وقد اعتبر البرنامج الحكومي عملية دمج الهيئات العمومية المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج عملية ذات أولوية، ونص على ضرورة تسريعها بهدف دعم مخطط التسريع الصناعي 2014-2020.

وللحكومة فتاعة بأن هذه الرؤية الصناعية كفيلا بأن تخلق فرص شغل مهمة لاستيعاب نسبة كبيرة من طالبي الشغل من الشباب المغربي، خاصة وأن بلادنا، وهذا احنا واعيين بها، تعرف بنيتها الديمغرافية تغيرا مستمرا، أشنو هو التغير المستمر؟ عدد طالبي الشغل سنويا سيزداد، لأن الفئة العمرية ديال هاذ السنوات ما بعد أواخر التعليم الجامعي وبعد التعليم الجامعي غتزداد، وهذا الهرم ديال السكان (le pique) ديالو هذاك الراس ديالو كيتحرك مع السنوات، كيتحرك، كان واحد الوقت النسبة الأعلى للإعدادي ثم أصبح النسبة الأعلى في الثانوي ثم أصبح النسبة الأعلى في الجامعي، ثم غيصبح النسبة الأعلى ما بعد الجامعي الطالبين ديال أسمو.. إذن احنا فواحد الظرفية طلبات الشغل فيها غتكون فيها أكثر من قبل، ولكن احنا واعيين بهاذ القضية وواضعين سيناريوهات لهاذا الأساس.

وبالمناسبة وللحديث عن التشغيل، صحيح ما حددناش رقم معين لفرص الشغل اللي غادي نحددوها، ولكن لما قلنا بأن غادي نهبطو نسبة البطالة 1%، راه عندنا واحد الرؤية إيجابية لعدد مناصب الشغل المحدثة، عدد مناصب الشغل الجديدة والقديمة والمفقودة إلى آخره، كندير واحد أسمو.. ولكن عندنا رغم ذلك بأن تعزيز القطاعات الصناعية والمحدثة لفرص الشغل، قلنا بأننا نهدف إلى أن تمكن من إحداث أكثر من 750 ألف منصب شغل في أفق 2021، بالنسبة لهاذا النوع من الصناعات، وعندنا القطاع الذاتي شحال من مقالة ذاتية غادي نواكوها، وعندنا عدد من المجالات الجزئية الرقمية التي إذا جمعناها غادي نخرجو بواحد التصور عام على الأهداف ديالنا فيما يخص قطاع التشغيل.

بخصوص تشريعات الشغل والحريات النقابية اللي احنا كنعطيها أهمية كبيرة، وأنا لما استقبلت الأخوات والإخوان المسؤولين ديال المركزيات النقابية وسأستقبل بالمناسبة تقابات أخرى اللي هي ماشي من الأكثر تمثيلية، بدينا بالتقابات الأكثر تمثيلية، الآخرين، بعضهم حتى هما غادي نستقبلوهم، وكنشكرهم على أنهم لبوا الدعوة باش يجيو نديرو واحد اللقاء أولي لا يدخل في إطار الحوار الاجتماعي، باش ما نعطيهمش أكثر من الحمولة ديالو، إنما هو للتعرف المشترك وباش تؤكد لهم بأن احنا حريصين في أي قرار أو أي مشروع قانون غادي يجي عنده علاقة بالشغل أو عنده

الدين العمومي، الدين الاستدانة إلا فيما يخص أن يذهب إلى الاستثمار وإلى خدمة الدين فقط، ما يكتسب يمشي لنفقات التسيير، وأعطى واحد الاستثناء صغير في حالة خاصة.

مديونية المؤسسات العمومية، أشار إليها عدد من الإخوان، وهذا صحيح، هناك مديونية للمؤسسات العمومية، والحكومة قد وضعت في برنامجها العمل على تحسين تمويل المؤسسات المقاولات العمومية، علما بأن مختلف القرارات المتعلقة بالاستدانة يتم التداول فيها في إطار الأهمية التداولية لهذه المؤسسات، المجلس الإداري ديالها، هي اللي كتقرر فيها وتخضع في الغالب لدراسات قبلية وكلها تتوجه إلى الاستثمار، علما بأن 80% من هاذ المؤسسات العمومية اللي عندها ديون 80% ديال الديون في 6 ديال المؤسسات عمومية فقط، وهي المؤسسات الأكثر استثمارا من مجموع المؤسسات العمومية، اللي عندها مؤسسات هيكلية كبيرة مكلفة، وبالتالي إذا كنتي غادي تستادن باش تدي لواحد الاستثمار اللي هو عندو عائد اللي به غادي تخلص الديون، هذا عمل عادي يقوم به أي مقاول أو أي مستثمر أو أي أسمو، إلى كان في هذا الإطار راه هو معقول، ولكن احنا في إطار مديونية الخزينة، احنا أعطينا وعد ننقصو مديونية الخزينة إلى أقل من 60% والتي هي اليوم تقريبا 64%، ننقصوها إلى 60% في أفق 2021، وهذا الهدف في إطار المقدمات اللي عندنا اليوم مقدور عليه إن شاء الله يحتاج إلى شيء من العمل، ولكن إن شاء الله مقدور عليه.

قضية الصرف، بعض الإخوان تحدثوا عن الصرف يعني تعويم صرف الدرهم اللي هو القرار في الحقيقة ماشي هو القرار ديال الحكومة، أتم تعرفون القرارات في السياسة النقدية هي أساسا قرارات بنك المغرب، الحكومة تستنشر، تعطي الرأي ديالها، كتفاعل، صحيح، ولكن هذا قرار مستقل عن الحكومة بالمناسبة، ولكن رغم ذلك هو ليس قرار يثير تخوفات، هو ماشي تعويم، ما غاديش يكون التعويم، وإنما هو اعتماد صرف أكثر مرونة ليس تعويما، واحد الصرف للمرونة وبشكل تدريجي، وبشكل متحكم فيه، وبشكل حذر، راه كل شيء حذر كل شيء ما يغيث يدخل السلبيات ديال التعويم الكامل للدرهم، والهدف منه هو يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الصدمات الخارجية مع تقوية ثقة الشركاء، شركاء المغرب في التدبير الماكرو اقتصادي الوطني، وهاذ الشيء كيم انطلاقا من دراسات في البداية، ولكن أيضا دراسات تقييمية مستمرة منتظمة بعد كل مرحلة.

ولكن بالنسبة للحكومة هي تحرص على أن يكون هناك تفاعل مع هذه الإجراءات، أولا، تفعيل آليات التشاور بين الحكومة وبين البنك المركزي، هذه النقطة الأولى، العمل على تحقيق الانسجام بين السياسة النقدية والسياسة الموازانية للحكومة، السياسة النقدية والسياسة ديال الحكومة الموازانية اللي كتم في ميزانيات مالية، خاصنا نحققو الانسجام، وبطبيعة الحال عندنا الثقة في بنك المغرب أنه يأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات

المستندات ديالو عندو... إلخ، لكنها بسبب الطابع الاستعجالي هاذ الإصلاح ديال نظام المعاشات المدنية بني في إطار قانون، لكن الذي أريد أن أقول أين نحن اليوم؟

نحن اليوم أمام واحد المطلب ورد من قبل من ضمن المبادئ الأساسية للإصلاح اللي تبنتو اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد في اجتماعها بتاريخ 30 يناير 2013، ولاسيما اعتبار منظومة التقنين كإطار عام للإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد والعمل على توسيع التغطية لفائدة غير الأجراء، ثم بعد ذلك في الاستشارة ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا ركز على هاذ الإصلاح الشمولي، فلذلك نحن قلنا فقط هاذ القضية، قلنا الآن سنذهب لنرى كيف تقوم بالإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد وهذا المصلحة للجميع، باش يكون معايير موحدة فيما يخص أنظمة التقاعد بين مختلف القطاعات وما يكون شي عندو معايير معينة ووحيد آخرين عندهم معايير أخرى، إذن:

1. السير نحو التقريب في توحيد المعايير؛
2. توحيد الصناديق مما سيعطيه القوة؛
3. اتخاذ إجراءات لاستدامة هاذ الصناديق لمصلحة المتقاعدين أنفسهم.

وبالتالي هاذ الإصلاح الشمولي أيضا سيكون عليه حوار إن شاء الله وسنعمل على أن نسير في الفترة المقبلة.

فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكبرى، يقترح البرنامج الذي قدمته أمامكم رؤية مندمجة وواقعية للتدبير الماكرو اقتصادي، كيجرص على سلامة المالية العمومية وعلى التوازنات الكبرى، وهذا الهدف منه هو استمرارية الدولة وأيضا على الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة، ماشي من حقنا التوازنات المالية الكبرى نريكوها لأن هذا الأجيال المقبلة سترتبك، هي نفسها غادي تلتقى وضعية هشة، الحقوق كلها ديال الناس يمكن تضع إلى ما حافظناش عليها لأن هي الميزان؟ فلذلك لا بد من الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية وتقويتها، ولكن أيضا في الطرف الآخر لا بد من أن نعمل على نهج سياسية اجتماعية هادفة وفعالة، واخترنا في البرنامج الحكومي الاستمرار على المستويين وأخذ بعين الاعتبار.

وفي هذا الإطار، أريد أن أشير إلى الملاحظة التي وردت حول المديونية، أريد أن أقول بأنه، أولا، القانون التنظيمي للمالية الجديد كينص على أن الحكومة ملزمة بتقديم تقرير سنوي إلى البرلمان بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية، وهاذ التقرير السنوي خاص حول الدين العمومي، وبالتالي رقابة البرلمان ستعزز في هاذ الموضوع ديال الدين العمومي، ويمكن نتناقشو سنويا في الزيادة أو النقصان أو تطور الدين العمومي. هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، فاش تنهضو على الدين العمومي.. كين واحد المقتضى آخر في القانون التنظيمي للمالية هو أنه في الأحوال العادية يلزم بأن لا يكون

تتداخل مع هذه البرامج، ولكن هذا هو البرنامج في مجال مكافحة الفساد الذي هو أساسي.

وبذلك أطمئن جميع المواطنين والمواطنات، احنا ما شي كنبوحو كلام وإنما كنبينو على استراتيجية فيها عدد من الإجراءات، وغادي نحاولو نطبقوها في السنوات المقبلة إن شاء الله، وهاذ الاستراتيجية بالمناسبة في الوقت الذي كندخل هي تتضمن على المدى الزمني وكضمن حتى الميزانية الكلفة ديال التطبيق وكضمن معطى مختلف التفاصيل المرتبطة بها، ونتمنى السادة الإخوان المستشارات والمستشارين يحصلوا على هذه هي موجودة لدى الإدارة المعنية.

وبخصوص الإدارة، البرنامج الحكومي، كما لاحظتم، ركز على مباشرة إصلاح عميق وشامل للإدارة، تقرب الخدمات العمومية للمواطن باعتماد آليات الإدارة الرقمية بالخصوص. فاش خرجنا البرنامج ديال المغرب الرقمي، هذاك البرنامج راه فيه عدد من الإجراءات، غادي نطبقوه قليلا، كثيرا، ولكن خارطة الطريق ديال الإدارة الرقمية موجود، وإلى نبحنا في الإدارة الرقمية 80% الوضع ديال المواطن غيتغير.

أنا اليوم وزير المالية أخبرني بأنه بدأ، وأتم جميعا تعرفون، بأنه بدأ آش تيسمى؟ الإشعار (les déclarations) عن طرق الانترنت بالضريبة، وأن هذا أدى إلى ارتفاع 3 الأضعاف ديال المصحين بالضريبة، لأن من قبل الإجراءات ديال الكتابة في الورق أحيانا تضيع الورقة، أحيانا تمشي الواحد تيلقى عراقيل الزحام ولا شي حاجة، كينساها كيفوتو الوقت إلخ، دبا الآن سهلنا هاذ الإجراء، الإجراء الأول راه باقي، اللي باقي يدير (les déclarations) المباشر، ولكن الإجراء الأساسي هذا، هاذ الإجراء غيسهل على الفاعلين المختلفين التصريح بواحد الشكل كبير وإرادي، وبالمناسبة ارتفعت إلى 3 أضعاف إراديا، ما فيها لا مراقبة لا والو، إدارة الضرائب لم تتدخل، وإنما المصريح هو اللي كيصرح.

أظن بأنه إلى استطعنا في المغرب الرقمي نتقدو غادي نديرو خطوات إيجابية كبيرة في المستقبل، وهاذ الشيء علاش ركزنا في البرنامج الحكومي، وهاذ الشيء إن شاء الله الذي غادي نحاولو يكون عندو تأثيرات على حياة المواطن.

بشأن السياسات العمومية في مجال الطاقات المتجددة، نحن نعرف أن المغرب من خلال البرامج ومشاريع الطاقات المتجددة لا يسعى فقط إلى توليد الكهرباء من مصادر متجددة، ولكن يسعى أيضا إلى تحقيق اندماج اقتصادي تدريجي، أشنو هو الاندماج الاقتصادي؟ هو هاذيك التكنولوجيا التي عندنا كغاربة تولي عند شركات مغربية، تولي عند خبراء مغاربة، هو اللي كنسموه (le taux d'intégration) نسبة الاندماج هو هذا في جميع القطاعات كتحاولو يفرضو على الشركات الكبرى إلى اخذات شي صفقة كبيرة مغربية وهي شركة أجنبية يفرضو عليها نسبة من الاندماج الاقتصادي، بمعنى المغاربة يكونوا مساهمين، وهذا شيء مهم

التي تقدمها الحكومة ويتفاعل معها بطريقة إيجابية.
السيد الرئيس،

لقد عابت مجموعة من المداخلات غياب الإجراءات الهادفة إلى محاربة الفساد من البرنامج الحكومي وضعف التدابير المتعلقة بتسيخ الحكامة وانعدام رؤية شمولية لإصلاح الإدارة، وفي الحقيقة هاذ البرنامج الذي قدمناه هو كيتضمن إشارة إلى عدد من الاستراتيجيات، وهذه الاستراتيجيات بكل صراحة هي استراتيجيات وضعت إما في إطار الحكومة السابقة أو في الحكومة التي قبل منها، وهي استراتيجيات متكاملة، أخذت سنوات أحيانا لإعدادها، ثم بعد ذلك أقرت، وبعد إقرارها احنا دابا غادي نبدأ في مجال التطبيق ديالها، يمكن المراجعة ديالها في مراحل، ولذلك لما قلنا بأن غادي نمشيو في إطار تفعيل وأجراء وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وهذا سليل من الإجراءات واردة في هذه الاستراتيجية، الاستراتيجية أقرت وقعت أمام الفاعلين، شاركوا فيها الفاعلين المدنيين، شارك فيها المرتبطين، القطاعات الحكومية إلخ، عدد من الخبراء، أخذت سنوات ديال الإعداد حتى خرجت هذه الاستراتيجية، غير كنبول الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فيها هاذ السليل ديال الإجراءات كله موجود، وهاذ الإجراءات التي في هاذ الاستراتيجية هي متنوعة مرتبطة بجميع القطاعات، فيها برامج:

- البرنامج الأول: تحسين خدمة المواطن؛

- البرنامج الثاني: الإدارة الإلكترونية؛

- البرنامج الثالث: الشفافية والوصول إلى المعلومات؛

- البرنامج الرابع: الأخلاقيات؛

- البرنامج الخامس: الرقابة والمساءلة؛

- البرنامج السادس: تقوية المتابعة والزجر؛

- البرنامج السابع: الطلبات العمومية؛

- البرنامج الثامن: نزاهة القطاع الخاص؛

- البرنامج التاسع: التواصل والتحسيس؛

- البرنامج العاشر: التربية والتكوين.

وكل برنامج كيتسمى برنامج فيه سليل من الإجراءات، وبالتالي إلى طبقنا هاذ البرنامج الذي هو موضوع من قبل لجان متخصصة، أخذت الوقت الكافي، وفيه شركاء عديدين الذي شاركوا فيه، غادي نكونوا ناجحين، وأنا على يقين بأن مقاومة الفساد في المرحلة المقبلة غادي تاخذ الزخم ديالها الحقيقي من قبل هذا، ولكن بطبيعة الحال احنا ما كنبولوش من أهمية برامج أخرى تتكامل مع هذا البرنامج، مثلا إصلاحات المنظومة والعدالة فيه جزء من الإجراءات في إصلاح القضاء الذي هي كترفع درجة الشفافية والإنصاف الذي في القضاء، وهكذا عدد من البرامج القطاعية الأخرى

التعليم الرؤية أو قانون الإطار هذا يعني عدد كبير من الإجراءات التي تضمنتها الرؤية والتي يتم تنزيلها وفق برامج والي غادي نجيو لها في حينها، وأيضا عندما نتحدث عن الجانب الصحي، والذي أوردنا فيه عدد مهم من الإجراءات.

وبالمناسبة أريد أن أقول هنا بأن حصة المساهمة ديال الدولة في (RAMED)، يعني مساهمة الدولة كبيرة ومهمة، يمكن خاصنا نزيدو وارد، ممكن، ممكن ماشي كاف، ولكن الدولة أمدت الجهات المعنية بمعنى مثلا الحساب الخصوصي للأدوية مدته بمليار و675 مليون درهم ضخ فيه، وأيضا الجماعات الترابية أيضا ساهمت، وحول عدد من الأموال المعنية إما المستشفيات المعنية أو الجهات المعنية بالعلاجات في مجال (RAMED)، وبالتالي فهي ماشي ما دارت والو، لأن بعض التدخلات قالت حتى شي سنتم ما تعطى في (RAMED)، لا، تعطى عدد من الميزانية تعطت ديال (RAMED) تنفقت في المجال ديالها، يمكن ماشي كافية، يمكن التدبير ديال الملف على الأرض خاصو التطوير، وهذا هو اللي عنينا بأنه استمرارية مع تجدد، أي البرامج اللي كانت غادي نستمر فيها ولكن غادي نحاولو تقيوها ونجدوها ونطوروها باش تكون أكثر في خدمة المواطن.

وفيما يخص الرياضة نفس الشيء، لما قلنا اعتماد الاستراتيجية الوطنية للرياضة في أفق 2020، هاذ الاستراتيجية كانت موجودة، الآن غادي يتم التجديد ديالها والعمل على تطبيقها وتنفيذ مضامينها.

فيما يخص نظام المقاصة، احنا واعييين بالصعوبات اللي كايئة لدى المواطن في حالة ما ألغي صندوق المقاصة، ولذلك احنا قلنا غادي تكون الإجراءات المصاحبة، غادي نمشيو تدريجيا وبعد الدراسة وبعد التشاور والتشارك، احنا ماشي متلهفين باش هاذ صندوق المقاصة نزولوه، ولكن غادي نديرو الإجراءات اللي في مصلحة المواطن، وغادي نمشيو بحذر وشوية بشوية، ونواعدوكم، السيدات والسادة المستشارين، بأن هنا غادي يتم مناقشة هاذ الموضوع قبل ما نطقوه، هنا عندهم، غادي نحاولو ناقشوه باش نشوفوه ونشوفو حتى الآراء ديالكم والإسهامات ديالكم بحكم أنكم كتمثلوا عدد من القطاعات مهمة اجتماعية واقتصادية وعدد من مجال النقابات عدد من النقابات المهنية، غادي يهمننا بطبيعة الحال الرأي ديالكم والترشيد ديالكم في هاذ المجال، ولكن كما قلنا نحن أوفياء، أوفياء لما وعدنا به المواطنين في البرامج الانتخابية ديال الأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي، والتي كانت وعدت بإصلاح منظوم المقاصة باش يمشي في اتجاه المواطنين المحتاجين فعلا لهذا الدعم، سواء كانوا من الفئات الفقيرة والهشة أو كانوا من الفئات المتوسطة الذين نحن حريصون كما قلنا في البرنامج على عدم الإضرار بقدرتها، بل احنا حريصون على تقوية الطبقة المتوسطة إن شاء الله والزيادة في قدراتها المالية.

السيدات والسادة المستشارين،

سعدت كثيرا بتقديم هذه التوضيحات أمامكم، وأريد أن أؤكد لكم أننا

بطبيعة الحال التأثير ديالو غادي يكون تدريجي، ما يمكنش يجي بطرفة، ولكن سنة بعد سنة كيتقوى النسيج الاقتصادي المغربي، كيتقوى الخبرات المغربية في مجال تكنولوجيات دقيقة نتيجة هذا الإجراء، وهذا سيمكن من تسريع اعتماد التكنولوجيات الحديثة للطاقات المتجددة وأيضا من تطوير قاعدة صناعية وطنية قادرة على دعم مشاريع الطاقة النظيفة وضمان القدرة التنافسية المطلوبة في سوق التصدير.

وفي هذا الصدد، تم بلوغ معدل 32% من الاندماج الصناعي بالنسبة لمحطة نور ورزازات 1، بعد أن كان منتظرا فقط أن يكون هاد نسبة الاندماج الصناعي 30% فقط، بمعنى تجاوزنا حتى الهدف، وذلك من خلال الاستعانة بمقاولات مغربية في قطاعات متعددة مرتبطة بهذه المحطة بخصوص المحطتين المقبلتين الشمسيين محطتي نور ورزازات 2 و3 فقد تم فرض اندماج نسبة اندماج تبلغ 35% على الأقل، وعلى هذا المنوال فإنه يحرص في مختلف المشاريع الصناعية الكبرى على نسبة من الاستعانة بالمقاولات والخبرات المغربية لنقل التكنولوجيا والمعرفة وتوطينها ببلادنا.

وتشجيعا للمقاولات المغربية في هذا المجال، في مجال الصناعات المتجددة تم إحداث تجمع في مجال الطاقة الشمسية من طرف الوكالة المغربية للطاقة المستدامة يضم فاعلي صناعة الطاقة الشمسية، وذلك بغية تطوير البحوث التطبيقية وتعزيز الابتكار النموذجي في قطاعات الطاقة الشمسية الموجهة لإنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الصناعي من طرف المقاولات المحلية وكذلك رفع نسبة استفادة هذه المقاولات من القيمة المضافة لهذه المشاريع، مما سيساهم - لا محالة - في خلق فرص شغل مهمة في هذا القطاع.

حديثا في هذه المرحلة السنوات الأخيرة مواكبة لهذه الديناميكية تم إنشاء 3 شركات في مجال الطاقة الشمسية متخصصة في تجميع الألواح الشمسية والعناصر المتعلقة بها منذ 2011 بقدرة صناعية إجمالية تقدر ب 45 ميغاوات في السنة، كما أن الإصلاحات التي تم اعتمادها تروم تشجيع الاستثمار الخاص بالأساس في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

الخور الأخير هو: هل هذا البرنامج عندو حمولة اجتماعية؟

لقد انطلقت بعض المداخلات من ضعف الإجراءات الاجتماعية في البرنامج الحكومي واتهمت الإجراءات الواردة فيه بالسعي للإجحاز على ما تبقى من القدرة الشرائية من خلال رفع الدعم عن باقي المواد التي تستفيد من صندوق المقاصة، والحقيقة أن البرنامج الحكومي يتسم بقدر عالي من التوازن من جهة ومن الحذر من جهة ثانية، ولذلك أريد أن أؤكد أولا أن ثلث الإجراءات الواردة في البرنامج هي ذات طابع اجتماعي، ثلث الإجراءات، ويمكن الإخوان والأخوات يتبعوا هذه الإجراءات، ثلثها اقتصادي، ثلثها اجتماعي وثلثها يرتبط بالجوانب السياسية، الجوانب الحقوقية والجوانب التدييرية والجوانب الدبلوماسية، وهذه الإجراءات الاجتماعية اللي درنا اللي مرتبطة بالتعليم، مرتبطة بالصحة. مثلا في ملف

قبل أن أرفع الجلسة، ابغيت نذكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين بأنه خلال الساعات القليلة المقبلة ستجري عملية التصويت على البرنامج الحكومي في مجلس النواب، إذا حظي البرنامج الحكومي بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء اللي كيتألف منهم مجلس النواب، فإن هناك جلسة مشتركة بين مجلسي البرلمان ينتظر أن تنعقد يوم الخميس، ويتكون مخصصة إن شاء الله لتقديم مشروع القانون المالي سنة 2017، وسيصدر بلاغ في الموضوع، إذا حظي البرنامج الحكومي بثقة مجلس النواب.
شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.

على يقين بأن النموذج المغربي إن شاء الله سيبقى قويا، سيبقى ملهما باستمرار للمغاربة، الذي يشارك فيه كاملا في بنائه وتطويره وتجديده وإعطائه دفعات أخرى في المستقبل.
وأيضاً أريد أن أؤكد لكم بأننا نحن متفائلون، بأن الحكومة من جهة ستبقى ودية لتطلعات المواطنين، وإنما ستكون إن شاء الله ناجحة في أن تفي بالوعود التي قدمتها أمامكم.
شكرا جزيلا.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة المحترم.